

العجب العجاب مصطفى بكرى يدافع عن اغتصاب السيسي للسلطة وإراقة دماء المصريين: لم يكن يريد الحكم!!!



” مصطفى بكرى إعلامي مهرب من النظام ”

السيسي تحرك في 30 يونيو كرجل دولة غاضب من العبث وليس طالب سلطة أو مجد

الجمعة 30 يناير 2026 م

حين يخرج مصطفى بكرى ليقول إن ما جرى في 30 يونيو و3 يوليو "ما كانش انقلاب" وإن السيسي "تحرك كرجل دولة غاضب لإنقاذ الدولة من الاختطاف"، فهو لا يعبر عن قراءة سياسية مختلفة بقدر ما يقدم رواية دعائية تحاول تبرئة انقلاب عسكري مكتمل الأركان، جرى فيه انتزاع السلطة من أول رئيس مدني منتخب بالقوة المسلحة، وتعطيل الدستور، ثم إطلاق أوسع حملة قمع في تاريخ مصر الحديث، انتهت إلى دولة منهكة اقتصادياً ومجتمع يعيش أسوأ أزماته

الواقع على الأرض، كما وثقتها تقارير دولية مستقلة، تقول عكس ما يروجها بكرى تماماً

مصطفى بكرى: اللي حصل في 30 يونيو ما كانش انقلاب ده كان إنقاذ الدولة من الاختطاف والسيسي تدرك كرجل دولة غاضب وليس طالب مجد أو سلطة pic.twitter.com/2YZw4C0IV4
— قناة مكملين - الرسمية (@MekameleenMk) January 30, 2026

3 يوليو: مشهد انقلاب عسكري لا "تحرk رجل دولة"

في مساء 3 يوليو 2013، خرج وزير الدفاع حينها عبد الفتاح السيسي بزيه العسكري، محاطاً بقيادة الجيش والشرطة، وممثلين للمؤسسات الدينية وسياسية، ليعلن عزل الرئيس المنتخب محمد مرسي، وتعطيل العمل بالدستور، وفرض "خريطة طريق" صاغتها قيادة الجيش، مع تعيين رئيس مؤقت من خارج صناديق الاقتراع

هذه العناصر - عزل رئيس منتخب بقوة السلاح، تعليق الدستور، فرض سلطة انتقالية بقرار من الجيش - هي التعريف الكلاسيكي للانقلاب العسكري في أدبيات العلوم السياسية وتقارير مراكز الأبحاث

رواية مصطفى بكرى تجاهل أن الجيش لم يكن "حاماً محايداً بين أطراف سياسية"، بل طرفاً مباشراً ومسلطاً هو الذي قرر نهاية المسار الانتخابي بعد ثورة يناير

تقارير تحليلية عديدة وصفت ما جرى بأنه قطع قسري لمسار تحول ديمقراطي هش، وعودة صريحة للحكم العسكري المباشر بعد فترة قصيرة من السيطرة المدنية الشكلية

إذا كان بكرى يصور السيسي كـ"رجل دولة غاضب" تحرك حمايةً للدولة، فال الواقع يقول إن السيسي استغل لحظة الاستقطاب الشعبي والغضب من أداء مرسي، ليحول الجيش من مؤسسة وطنية يفترض أن تحمي المسار الدستوري إلى أداة لاستعادة الحكم العسكري، ثم بنى على ذلك مشروعًا شخصياً شخرياً للسلطة امتد حتى اليوم، مع تعديلات دستورية تمد في بقائه وتوسيع صلاحياته بلا رقابة حقيقة

من "إنقاذ الدولة" إلى رابعة والاعتقالات وتصفية السياسة

أي حديث عن "إنقاذ الدولة" يشير بلا معنى إذا تجاهل ما جرى بعد الانقلاب مباشرةً

فبدل إدارة انتقال سياسي تفاوضي، جاء الرد على الاعتصامات الرافضة للانقلاب بمذبحة هي الأكبر في تاريخ مصر الحديث في ميداني رابعة العدوية والنهضة في 14 أغسطس 2013، حيث وقفت منظمات حقوقية دولية - بينها هيونون رايتس ووتش - مقتل مئات المتظاهرين المسلمين في يوم واحد، ووصفت ما جرى بأنه جريمة متحمّلة ضد الإنسانية تمت "وفقاً خطة مسبقة" وبإفراط واضح في استخدام القوة المميتة

هذه المذبحة لم تكن “خطأً استثنائياً”， بل نقطة انطلاق لحكم يقوم على سحق أي معارضة:

آلاف المعتقلين السياسيين من مختلف التيارات، إسلامية وليبرالية ويسارية [١] محاكمات جماعية وأحكام إعدام بالجملة، ترفضها الهيئات الحقوقية الدولية بوصفها تفتقر لأدنى معايير العدالة [٢] إغلاق المجال العام: تجريم التظاهر، وتجرين الإعلام، ومطاردة الأحزاب المستقلة والنقابات الحررة [٣]

أين “إنقاذ الدولة” في دولة تُعدّ فيها السياسة وينتزل فيها الوطن في شخص الحكم؟ إن ما يدافع عنه مصطفى بكري ليس حماية الدولة من “الاختطاف”， بل هو تجريف للحياة السياسية والمجتمع المدني، وتحويل مصر إلى دولة أمنية مغلقة، لا مكان فيها لصندوق الاقتراض إلا كديكور [٤]

بل إن القضاء نفسه، الذي يفترض أنه ضامن للشرعية، تم توظيف أجزاء واسعة منه لتثبيت هذا المسار عبر أحكام سياسية واضحة، ثم امتد التغول لاحقاً إلى محاولة عسكرية تعين القضاة أنفسهم عبر الأكاديمية العسكرية، كما تكشف أزمات القضاء الأخيرة [٥] أي أن “إنقاذ الدولة” تحول عملياً إلى مشروع لـ“اختطاف الدولة” بالكامل لصالح منظومة عسكرية-أمنية [٦]

حصاد اغتصاب السلطة: اقتتال منهك ودولة مرهونة للديون

إن أسهل ما يفتح كذب خطاب مصطفى بكري هو النظر إلى حصيلة حكم السيسي بعد أكثر من عقد على الانقلاب [٧] لو كان ما جرى “إنقاذًا للدولة”， كانت النتيجة استقراراً سياسياً واقتصادياً أقوى ومؤسسات أكثر كفاءة؛ لكن ما ي قوله الواقع المعاش والتقارير الدولية شيء آخر تماماً [٨]

دراسات صادرة عن مراكز أبحاث اقتصادية دولية ترى أن مصر تعيش أسوأ أزماتها الاقتصادية في العقود الأخيرة: تصخم قياسي أكل دخول الفقراء والطبقة الوسطى، وانهيار متكرر لقيمة الجنيه، وقفزات هائلة في أسعار الغذاء والخدمات الأساسية [٩]

المشكلة ليست فقط في “الظروف العالمية”， كما يكرر إعلام السلطة، بل في نموذج اقتصادي قائمه على:

مشروعات ضخمة ممولة بالديون (عواصم جديدة، كباري وطرق، توسيع عشوائي في مشروعات لا عائد حقيقي لها بالسرعة المطلوبة). توسع غير مسبوق لدور الجيش في الاقتصاد، مما يطرد القطاع الخاص الجاد، ويخلق سوًيا غير متكافئة تستفيد فيها الشركات التابعة للمؤسسة العسكرية من الإعفاءات والامتيازات والسرية [١٠]

حتى صندوق النقد الدولي - الذي لا يُعرف عنه التشدد السياسي - انتقد بوضوح هيمنة الدولة والجيش على الاقتصاد، واعتبرها عقبة أمام نمو القطاع الخاص وخلق الوظائف، وحدّ من مخاطر تراكم الديون الخارجية نتيجة سياسة الإنفاق الحكومي المفرط على المشروعات الكبرى [١١]

إذا أضفنا إلى ذلك التدهور الحاد في مؤشرات الحرفيات وحقوق الإنسان، وهجرة الكفاءات والشباب إلى الخارج، وانهيار الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة، سنجد أن ما يسميه مصطفى بكري “إنقاذًا من الاختطاف” هو في الحقيقة مسار متكامل لاغتصاب السلطة واغتصاب المنصب، واحتطاف الدولة ذاتها لصالح حكم فردي مسنود بالعسكر [١٢]

في النهاية، لا يمكن لأي قدر من الخطابة - مهما علا صوتها في الفضائيات - أن ي Undo حقيقة أن السيسي جاء إلى السلطة على ظهر دبابة، لا عبر صندوق اقتتال حّ [١٣]؛ وأن الثمن الذي دفعته مصر من دماء أبنائها وحرثتهم ولقمة عيشهم، منذ 3 يوليو حتى اليوم، هو الدليل الأقوى على أن رواية مصطفى بكري ليست سوى محاولة متواصلة لتجميل انقلاب عسكري دموي، حمل البلاد من أجل الانتقال الديمقراطي بعد ثورة يناير إلى نفق طويل من القمع والديون وانسداد الأفق [١٤]